المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:07، العدد:01 (2023)، ص241-258

أية علاقة للمؤرخ العربي بالمصادر العثمانيّة؟

What Kind of Relationship Do Arab Historians Have With Ottoman Sources?

مصطفى الستيتي
أرشيف قطر الوطني (تونس)
stitimustafaster2@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/02/05
تاريخ القبول:
2023/03/01

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المؤرخ العربي
- ✓ المصادر العثمانية
- ✓ البحث التاريخي
- ✓ الأرشيف العثماني

الملخص:

تعالج هذه الدّراسة موضوع المصادر العثمانيّة وتعرف بثرائها وتنوعها، كما تتطرق إلى أهمّيتها في البحث التّاريخي سواء بالنّسبة إلى المؤرخين العرب أو غيرهم من المؤرّخين. وتركّز على مكانة هذه المصادر العثمانيّة في كتابة تاريخ البلاد العربيّة بمختلف جوانبه السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة. وتتوقف كذلك عند وضعيّة الدّراسات العثمانية في الغرب وتركيا ثم البلاد العربيّة، وتخلص إلى أنّ الدّراسات العثمانية في البلدان العربية مازالت تعاني من التّخلف والجمود، وتذهب الورقة البحثية إلى أن هذا التّخلف يرجع إلى جملة من الأسباب التّاريخية والسّياسية والفكريّة واللّغوية. وجدير بالذكر أنّ الأحداث التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وزوال الخلافة العثمانيّة وانقسام الدّولة العثمانية إلى دويلات ترك أثرًا غائرًا في النّفسية التركية والعربية، وأحدث قطيعة سياسية وفكرية كبرى ما تزال آثارها ماثلة في الذّهنية العربية والتركية حتى اليوم. ورغم الجُهود التي تُبذل للخروج من هذا الواقع فإنّ الدّراسات العربية في مجال التّركيات والعثمانيات ما تزال تراوح مكانها. وتقدّم الورقة في النهاية جملةً من المقترحات بهدف تنشيط البحث التاريخي في مجال العثمانيات وإقامة علاقات تواصل علمي بين الجامعات والمراكز العلميّة العربية ونظيراتها التّركية.

Article info

Received:
05/02/2023
Accepted:
01/03/2023

Key words:
- ✓ Arab Historians
- ✓ Ottoman Sources
- ✓ Historical Research
- ✓ Ottoman Archives

Abstract:

This paper looks into the topic of Ottoman sources and shows how rich and diverse they are. It also discusses their importance to Arab historians and others, in their research. It specifically focuses on the position of Ottoman sources in writing the history of Arab countries from different aspects: political, economic, social and cultural. The work equally explores the position of Ottoman studies in the West, Turkey and Arab countries. The researcher concludes that the Ottoman studies in Arab countries are still beset with backwardness and rigidity. This is due to a number of historical, political, ideological and linguistic reasons. It is worthwhile noting that the events that followed the World War I, the fall of the Ottoman Caliphate, and disintegration of the Ottoman Empire into statelets have left a deep impact in the minds of both Turkish and Arab people and caused a major political and intellectual schism, the effect of which is alive till this day in the Turkish and Arab mentality. The paper opines that in spite of efforts being made to get out of this unfortunate situation; Arab studies in Turkish and Ottoman arenas are still stagnant. The paper finally suggests steps that aim at stimulating historical research in Ottoman sources and establishing academic relations between Arab universities and research centers, and their Turkish counterparts.Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

مقدمة

إنّ ما يجدر ذكره بخصوص الدّولة العثمانية أنّها عنيت عنايةً فائقةً بسجلات الدّول التي ورثتها وبوثائقها وقيودها، سواء كانت تلك الدّول إسلامية أو غير إسلاميّة. وهو أمر أصبح معروفًا لدى المختصين والباحثين في التاريخ. فالسّجلات العثمانية لم تقتصر على المعلومات والممارسات التي كان يطبّقها المسؤولون في الدولة، وإنّما حفظت لنا أيضًا قيود الدّول التي سبقتها، وانتقلت ممتلكاتها إلى آل عثمان، الشيء الذي جعل منتسبي تلك الدّول والمهتمين بدراسة تاريخها يجدون أنفسهم أمام كمّ هائل من المعلومات لا يتوفر لهم في المصادر المتعارف عليها، سواء كانت في شكل موسوعات، أو تراجم، أو مذكرات، أو من خلال كتب الحوليات.

ومن حسن الحظ أن يولي المسؤولون في الدّولة العثمانية، ومن بعدهم من المسؤولين في إدارات الوزارات التركية المتعاقبة، الأرشيف العثماني الاهتمام الذي يستحقه من ناحية الصيانة والترميم والتّصنيف والفهرسة الدّقيقة، وتيسير الوصول إلى تلك المصادر الموجودة في الأرشيف التابع لدائرة رئاسة الجمهورية[1] في إستانبول أو في مدينة أنقرة، بالإضافة إلى ما يتوافر منها لدى مكتبات الجامعات التّركية ومكتبات البلديات القائمة في مراكز الولايات.

إلا أن هذه المادة على كثرتها وغناها ظلت بعيدة عن جمهور المؤرّخين العرب، إذ لم يتمكن هؤلاء المؤرخون من الاستفادة منها الاستفادة المرجوّة لعدة أسباب. وقد أصبح عدد من الباحثين العرب يلجؤون للحصول على معلوماتهم عن التّجربة المشتركة بين العرب والأتراك، خلال العهد العثماني، إلى الدّراسات التي كتبت باللّغات الأجنبية والتي تبتعد في بعض الأحيان عن الموضوعيّة، وتفتقر إلى النّظرة الحميمة التي بوسعها النّفاذ إلى عمق هذه التّجربة من منطلق القاعدة الدينية الإسلامية السنية المشتركة.

كل ما سبق يجعل دراسة موضوع المصادر العثمانيّة وعلاقة المؤرّخ العربي بها يستحقّ العناية والبحث فيه من أجل الكشف عن هذه المصادر وتسليط الأضواء عليها، وإنارة الطّريق للباحثين والمؤرخين نحوها، وتحليل العوامل التي حالت، حتى اليوم، دون استثمارها والاستفادة منها على النّحو المطلوب. ولتحقيق هذه الغاية تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي في البحث للتّعريف بالمصادر العثمانيّة وبيان أنواعها وصعوبات التّعامل معها، كما تمت الاستعانة بالمنهج التّحليلي لشرح أهمّية هذه المصادر بالنّسبة إلى المؤرخ العربي، وضرورتها لإعادة قراءة تاريخ العالم العربي من جديد في ضوء هذه المصادر، وتحليل الأسباب والعوامل التي أعاقت المؤرّخ العربي عن الوصول إلى هذه المصادر والاستفادة منها الاستفادة المرجوة.

وقد تم تناول الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية، فالمحور الأول هو التّعريف بالمصادر العثمانية وتنوّعها وبيان أهميتها، والمحور الثّاني هو تحليل العوامل التي أعاقت الاستفادة من هذه المصادر، وهي عوامل متنوّعة؛ تاريخية وسياسية وفكرية ولغوية، والمحور الثالث هو عبارة عن مقترحات عمليّة تهدف إلى تنشيط البحث في مجال العثمانيّات، وتقديم حلول واقعية من أجل تنشئة جيل من المتخصصين في الدّراسات العثمانية واللّغتين

التركية والعثمانيّة بهدف كسر الحواجز التي تحول دون الوصول إلى المصادر العثمانية، وبناء جسور من التّواصل العلمي بين الجامعات ومراكز البحث العربية ونظيراتها التّركية.

1.ما المقصود بالمصادر العثمانية؟

إن معرفة تاريخ أمّة من الأمم أو فهم طريقة عمل مؤسساتها يفترض بالضّرورة الاستنجاد بأهل الاختصاص في هذا الشّأن والاعتماد على المصادر المتعلّقة بذلك الموضوع. وما يوصلنا إلى فهم تاريخ أيّة حضارة أو مؤسسة يمكن إجماله في مجموعتين اثنتين هما المصادر والبحوث. وبالنّسبة إلى المصادر، توجد مصادر أولية ومصادر ثانويّة، والمقصود بالمصادر الأوّلية أو المصادر الأصليّة هي الوثائق والسّجلات والمحفوظات والإحصاءات والبحوث والتّقارير الرّسمية التي يقوم بنشرها الباحثون أو المؤسسات التي قامت بجمع البيانات وتحليلها ونشرها. بمعنى أنها هي المصادر التي دوّنت وسجلت معلوماتها بشكل مباشر أو بواسطة الشّخص أو الجهة المعنية بجمع تلك المعلومات ونشرها.

أما المصادر الثانويّة فهي التي تنقل معلوماتها عن المصادر الأولية، ومن أمثلتها الكتب والمقالات في الصحف والمجلات. وينبغي أن نؤكّد على أهمّية المصادر الأولية على المصادر الثّانوية، لأنّ المصادر الثانوية قد تحتوي على أخطاء نتيجة نقل البيانات والمعلومات من المصادر الأولية. أما البحوث، فهي المؤلفات التي كُتبت اعتمادًا على أيّ نوع من أنواع المصادر باعتماد الطرق العلميّة في البحث. وهي المؤلفات التي يُعدّها رجل العلم في مجال اختصاصه العلمي.

وكما هو معلوم فلكلّ مجال علمي أو فرع مصادره الأساسية، وكلّ باحث يروم القيام ببحث في فرع من مجال علميّ معين يتعين عليه أن يعود إلى المصادر الأساسيّة في ذلك العلم. ودون الرّجوع إلى تلك المصادر لا يمكن اعتبار ما ينتجه ذلك الباحث عملاً علميّا معتبرًا موثوقًا به. لذلك لابد للباحث أن يطلع على تلك المصادر ثم يصدر أبحاثه على ضوئها. وكلّ بحث يصدر عن الباحث دون الغوص في تلك المصادر تبقى نتائجه ناقصه حتى وإن كانت صحيحةً. ومن هذا المنطلق فكلّ باحث يرغب في إجراء بحث عن الحضارة العثمانية أو المؤسسات العثمانيّة، أو جمع معلومات عن أيّ شخص عاش في تلك الفترة عليه قبل كلّ شيء أن يلج إلى المصادر العثمانيّة.

كما أن كلّ باحث يود إجراء بحث حول أي مؤسسة من مؤسسات الدّولة العثمانية عليه قبل كلّ شيء أن يكون عارفًا بالحروف التي كانت مستخدمةً في تلك الفترة [2]. بفضل ذلك فقط يمكن قراءة المؤلّفات المخطوطة والمطبوعة الموروثة من تلك الفترة وفهمها. وعندما نقول الحضارة العثمانية أو المؤسسات العثمانيّة فهذا يحيلنا مباشرة على وثائق الأرشيف. وإلى جانب وثائق الأرشيف العثماني توجد مصادر أخرى لا تقل أهمية عنها، لكن وثائق الأرشيف العثماني[3] تعد أحد العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها في البُحوث التّاريخية، فهي تساعدنا على فهم الماضي وتقرّبنا أكثر ما يمكن من الحقيقة التّاريخيّة.

استفادت الدّولة العثمانية من تجارب الدّول الإسلامية التي سبقتها في موضوع حفظ الوثائق الأرشيفيّة وخطت خطوات كبيرة في مجال الأرشفة، وأولته أهميّة استثنائية، بل إن العثمانيّين أقاموا مؤسسة مستقلّة قائمة بذاتها لهذا النّظام[4]. ولهذا السبب كان يُمنع على غير موظفي الأرشيف الدّخول إلى تلك المؤسسة إلا للضّرورة، وجدير بالذّكر أن الموظفين الذين يستغلّون مواقعهم استغلالاً سيئا ويتسبّبون في ضياع الوثائق أو إخفائها يتعرّضون إلى أشد العقاب وهو الإعدام[5]. وتقليد حفظ الوثائق وصيانتها في الدّولة العثمانية تقليد قديم انتقل إليها من الدّولة السّلجوقية ومن الدّول التّركية المسلمة. وما وصل إلينا اليوم من وثائق يُعطينا فكرة عن الأهمّية التي كانت تُولى لهذه الوثائق ولطرق حفظ الأرشيف وصيانته[6].

ونستطيع أن نقول إن أغنى ما وصل إلينا عن الدّولة العثمانية من وثائق، موجود اليوم في إستانبول باسم "**الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية**"، ويتكون هذا الأرشيف من دفاتر وسجلات المؤسّسات والتشكيلات المركزية في الدولة العثمانية مثل الديوان الهمايوني والباب الدفتري والباب الآصفي (الباب العالي)، وما يتبع هذه المؤسسات من دوائر وأقلام وإدارات[7].

ويوجد عدا الأرشيف العثماني المذكور، أرشيف آخر محفوظ في طوب قابي يطلق عليه "أرشيف السراي"، كما يوجد "أرشيف الأوقاف"، الذي يضم وثائق وسجلات الوقفيات الخاصة بالمؤسسات الخيرية داخل البنية الاجتماعية للمجتمع العثماني، وأرشيفات السجلات الشرعية التي تحفظ بها الأحكام التي أصدرها القضاة، والإجراءات التي تمت في المحاكم الشرعية مصنفة تبعا للترتيب الزّمني. هذا إلى جانب أرشيف الطابو والمساحة الذي تحفظ به بعض دفاتر تحرير حركة تسجيل عقود الأملاك والعقارات والمعاملات الخاصة بها[8].

وتحتوي وثائق الأرشيف على مواضيع في شؤون مختلفة من شؤون الدّولة مثل الشأن الدّيني والحقوقي والسّياسي والعلمي، وشؤون الأوقاف، والأمن، والتّجارة، والاقتصاد وغيرها. وهي تضم قيودًا وسجلات تتعلّق بكثير من الجوامع والمدارس والخانات (المنازل)، والمحلات التّجارية، والحمامات والمكتبات والإمارات وآثار لمؤسسات دينية واجتماعية واقتصادية وثقافيّة كثيرة[9].

وبالإضافة إلى كلّ هذا فقد احتفظ لنا الأرشيف بسجلات وقيود تتعلّق ببنايات ومنشآت اندثرت مع الوقت، أو لوثائق تخصّ تعيين موظفين أو عزلهم من مناصبهم، أو سجلات لمؤسسات وقفيّة. وهكذا، وبفضل هذه الوثائق يمكننا الاطلاع على معلومات تتعلق بآثار ثقافيّة كثيرة زالت واندثرت من الوجود.

وبالنّسبة إلى الوثائق التي تصدر عن ديوان السّلطان أو عن مؤسسات الدولة الأخرى فيتم إعداد نسختين منها، واحدة ترسل إلى الجهة المعنية بالأمر أو الشّخص المسؤول، والنّسخة الثانية تُوضع في أرشيف الدّولة. ومن المهم التنبيه إلى أن الخطّ المستخدم في وثائق الأرشيف يختلف باختلاف الإدارة التي تصدر عنها تلك الوثائق. فالوثائق المتعلقة بالمالية والأراضي والنّفوس تكتب بشكل عامّ بخطّ "**السّياقات**"[10]، وأما الفرمانات التي تصدر عن الدّيوان وتتعلق بتعيين شخص ما في وظيفة أو في مهمة على مكان معين فكانت تكتب بخط

"**الدّيواني**". وأما القرارات التي يرسلها القضاة إلى قادة العساكر فكانت تُكتب بأشكال وحروف خاصة مختلفة[11]. ولا يمكن فهم محتوى هذه الوثائق إلا بفكّ رموز تلك الحروف وهي تختلف في درجة تعقيدها من نوع إلى آخر. وقد كان يتم تدوين وتوثيق جميع شؤون الدّولة وحوادثها، من كبيرها إلى صغيرها ومن أهمّها إلى أبسطها. ولهذا السّبب فإن الذي يريد أن ينجز بحثًا حول المؤسسات في العهد العثماني وتاريخها، سواء كانت داخل تركيا أو في الدّول المجاورة فلا مناص له من استخدام وثائق الأرشيف. وأي عمل يتمّ إنجازه دون الرّجوع إلى هذه الوثائق يظل عملاً منقوصًا. بل إن المؤرّخ التركي المعروف مدْحت سَرت أوغلو يذهب إلى القول بأنّ: "**تدوين ولو سطر واحدٍ في باب التّاريخ العثماني دون دراسة هذه الوثائق والتمعّن فيها وتحليلها هو عمل في غاية الخُطورة**"[12]. ويجب الاعتراف أنّنا في العالم العربي لم نستفد إلا استفادة بسيطة جدّا، لا تكاد تذكر من الكنوز الهائلة من الوثائق المحفوظة سواء في الأرشيف العثماني أو في غيره من الأرشيفات المهمة الأخرى، وكذلك من المصادر الأخرى مثل المخطوطات والصّحف والمجلاّت، والكتب المطبوعة في العهد العثماني. وأقصى ما قامت به بعض المراكز أنّها قامت بتصوير جزء من الوثائق دون أن تقوم بترتيبها وتصنيفها وترجمتها وإتاحتها للباحثين بطريقة حديثة متطوّرة، وهو ما يضطر الباحثين في مجال التّاريخ إلى إنجاز أبحاث ناقصة خالية من المصادر العثمانية الأساسية، أو في أفضل الحالات البحث عن مترجمين عارفين باللّغة التركية والعثمانيّة، وهؤلاء قلّة قليلة، وبعضهم اتّخذ هذه المهنة للرّبح المادي ولا يعير اهتمامًا لجودة الترجمة نفسها.

2. في أهمّية المصادر العثمانيّة بالنّسبة إلى المؤرخ العربي

إن حجم المصادر العثمانيّة في تركيا وفي غيرها من البُلدان مثل تونس والجزائر وليبيا وبلغاريا وفرنسا وبريطانيا كبيرٌ جدًّا، ولنفهم الصّورة بشكل أوضح يكفي أن نشير إلى أن عدد الوثائق الموجودة في الأرشيف العثماني بإستنبول تتجاوز المائة مليون وثيقة وفق تقديرات المسؤولين في الأرشيف[13]. وما يتعلق منها بالمناطق العربيّة يقدر بمئات الآلاف وربّما بالملايين. وجدير بالذّكر أنّ ما تمّ تصنيفه من هذه الوثائق لم يتجاوز إلاّ النّصف بقليل، وقد أصبح متاحًا لخدمة الباحثين. وهذا يُحيلنا على ضخامة كم الوثائق والمعلومات الموجودة في هذا الأرشيف في الوقت الحالي، وكذلك على ما سيظهر من معلومات أخرى في المستقبل بعد إتمام عمليات التّصنيف.

وتتبيّن اليوم الأهمّية الكبرى والاستثنائيّة للمصادر العثمانيّة في دراسة تاريخ العالم العربي من جميع جوانبه السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثّقافية، بل وأهمّية هذه المصادر في فهم ما يحدث اليوم من تطوّرات وأحداث. فكثير من أحداث اليوم لها علاقة وثيقة بأحداث ما قبل انفصال المناطق العربيّة عن الدّولة العثمانيّة. هذه القضايا لها صلة وثيقة بالمصادر العثمانيّة سواء منها الموجود في داخل تركيا أو خارجها، مثل تلك الموجودة في البلاد العربيّة وفي فرنسا وفي بريطانيا وفي فلسطين المحتلّة...، فتوجد مصادر عثمانيّة كثيرة تمّ الاستيلاء عليها من قبل الدّول التي احتلّت البلدان العربيّة، أو تم التفريط فيها وبيعها لبلغاريا من قبل الكماليين الأتراك بعد قيام الجمهورية التّركية الحديثة[14].

هذه الدّول الاستعمارية استولت على الثّروات المادية، وكذلك أيضًا على الثّروات الثقافيّة من وثائق وآثار ومخطوطات ومؤلّفات مختلفة، وأصبحت اليوم تمثل جزء مهمّا من متاحفها ومكتباتها وأرشيفاتها. وإذا كانت لهذه الدّول الاستعمارية الغربية ميزة إيجابيّة فهي تتمثل في حفظ هذه المصادر وصيانتها وإتاحة قسم كبير منها للباحثين، **فإلى أيّ مدى استفاد منها المؤرخ العربيّ لإعادة صياغة تاريخ المناطق العربيّة على ضوء هذه المصادر؟**

معلوم أنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تدوين التّاريخ العربي وضبط خطوطه دون الاعتماد على المصادر المدوّنة، ولا يُمكن كتابة هذا التّاريخ اعتمادًا على المصادر العربيّة والغربيّة وإهمال المصادر العثمانيّة. لقد أصبحت المصادر العثمانيّة اليوم ضروريّة لا لكتابة التّاريخ العربي فحسب بل لكتابة تاريخ مناطق كثيرة من العالم. ولذلك يُلاحظ الإقبال الكبير من قبل البَاحثين والمؤرّخين من أوروبا وأمريكا واليابان وفلسطين المحتلّة وغيرها من الدّول على تعلّم اللّغة التركية والعثمانيّة حتّى يمكنهم التّعامل مع هذه المصادر، إدراكًا منهم لما لهذه المصادر من أهميّة قصوى في كتابة تاريخٍ علميّ محايدٍ وموضوعي.

وتكمن أهمية وثائق الأرشيف كونها تمثل مجموعة المصادر التّاريخية التي تعود إلى العهد العثماني والذي ما يزال في الذّاكرة القريبة من تاريخ المنطقة، وما يزيد من أهميته، أنه يقدم التّاريخ بوثائق تدوّن تاريخ عشرات البلدان الموجودة اليوم في منطقة الشّرق الأوسط والخليج العربي وشمال أفريقيا والبلقان والقوقاز، وبلدان في وسط آسيا بالإضافة إلى تركيا ذاتها[15].

إنّ أهمية الأرشيف العثماني للعالم العربي أمر لا نقاش فيه ذلك أن الحكم العثماني استمر لمدة أربعمئة سنة في البلاد العربية، فالتّاريخ العثماني هو تاريخ مشترك بين شعوب الدّولة العثمانية ومنها العرب، وبعض المعلومات حول ذلك توجد في المدونات التّاريخية العربية والتركية، إلاّ أن كثيرا من الأحداث التّاريخية الدّقيقة موجودة فقط في الوثائق وليست في تلك المدوّنات.

3. وضعية الدّراسات العثمانية في العالم العربي

يجب الإقرار بأنّ الدّراسات العثمانيّة في أوروبا والغرب عمومًا لقيت اهتمامًا كبيرًا منذ وقت مبكر، أي منذ بداية القرن العشرين بل وحتى قبل ذلك. وكان الدّافع لذلك إمّا سياسي أو علمي. أمّا السّياسي فهو بهدف تحصيل معرفة دقيقة بطبيعة تكوين نظام الحكم في الدّولة العثمانيّة، وطبيعة بنية المجتمع العثماني والثّقافة العثمانيّة بهدف التّمكن من النّفاذ إلى داخل كيان الدّولة وتحطيمها ضمن مخطط استعماري. وكان هذا السّعي متوازيًا مع الجهود السّياسية والعسكريّة الغربيّة للإجهاز على ما كان يسمى بـ "**الرّجل المريض**".

أمّا الذي يهمنا هنا بالأساس فهو البحث الأكاديمي العلمي، ويتمثل في دراسة هذه الدّولة ومعرفة تفاصيل كلّ شيء فيها بدافع البحث الأكاديمي، من ذلك بحوث المؤرخ النّمساوي Joseph Freiherr von Hammer جوزيف فريهر فون هامر (1774–1856م)، والمؤرخ والمستشرق الألماني Franz Babinger, فرانز بابنغر

(1891–1967م)، والفرنسي Robert Mantran روبار مانتران (1999–1919م)، والمؤرّخ الأمريكي الباحث في التّاريخ العثماني والتّركي SHAW, Jay Stanford جاي ستنفورد شاو (2006–1930م)، وغيرهم كثير. أما البحث التاريخي في المصادر العثمانية في تركيا فيمكن القول إنه عرف تطورًا كبيرًا منذ العهد العثماني، وقد ظهر مؤرّخون كبار خلال القرن التّاسع عشر من بينهم المؤرخ المشهور أحمد جودت باشا (1895–1822م). ويصفه المؤرخ التركي إلبار أورطايلي بأنه: "**عبقرية الأدب التّركي والحقوق في تركيا في القرن التاسع عشر**"[16]. وقد ألف جودت باشا مؤلفا ضخمًا متكونًا من اثني عشر مجلدًا سماه "**تاريخ جودت**"[17].

كما أنّ البحث التّاريخي في مجال العُثمانيات شهد نشاطًا ملحوظًا منذ الخمسينات من القرن الماضي، وبرز في هذه السّاحة أعلام بارزون اهتمّوا اهتماما خاصّا بالدّراسات العثمانيّة، وأولوا عناية خاصة بالتّنقيب في المصادر العثمانيّة. وجاء هذا الاهتمام بعد مرحلةٍ تميزت بالتنكّر للماضي العثماني بكل ما يحمله هذا الماضي من تراث سياسي وثقافي وفكري. فعقب إلغاء الخلافة العثمانيّة على يد مصطفى كمال أتاتورك، ثم تأسيس جمهورية تركيا الحديثة عمل الكماليّون على ترسيخ فكرة القومية التركيّة، والانحياز للعنصر التّركي، وتهميش التراث العثماني، ومحاولة التخلّص من كلّ ما يمتّ لهذا التّراث بصلة[18].

بيد أن هذا الجيل الجديد من المؤرّخين الأتراك أعاد للتّاريخ العثماني بريقه وأنجز أعمالاً وبحوثًا مهمة في مجال العثمانيات، ويمكن أن نذكر من بين هؤلاء: المؤرخ يوسف أقتشورا (1935–1876م) ومحمد فؤاد كوبرولو (1966–1890م)، وابن الأمين محمد كمال (1957–1871م)، وإسماعيل حقي أوزون تشارشيلي (1977–1888م)، وعمر لطفي برقان (1979–1903م)، ويلماز أوزتونا (2012–1930م) وهو صاحب موسوعة "**Buyuk OsmanliTarihi**" التاريخ العثماني الكبير) والذي يتكون من عشرة مجلّدات، ولعل من أشهر هؤلاء المؤرخين

كذلك خليل إينالجيك (2016–1916م) وهو صاحب المؤلّفات الغزيرة في التّاريخ العثماني، وقد ألف بالتّركية والانكليزية. كما نجد كذلك المؤرخ الشهير فؤاد سزكين (2018–1924م)[19].

هؤلاء المؤرّخون مهدوا الطّريق لجيل آخر جاء من بعدهم وبرز منهم الكثير، وأصبحت السّاحة العلميّة والجامعيّة التّركية تعجّ بهم اليوم. كما نجح الباحثون الأتراك في إنجاز "**الموسوعة الإسلاميّة**"[20]، وهي تسدّ ثغرة كبيرة في مجال الدّراسات العثمانيّة. ويحتلّ تاريخ العالم العربي منها قسمًا لا يُستهان به، وتعدّ اليوم من أفضل المصادر في هذا المجال.

ورغم كل هذه الجهود فإنّ المؤرخ التّركي إلبار أورطايلي ينتقد وضع الدّراسات العثمانية في تركيا ويرى أنّ الأمم الأوروبية تتناول التّاريخ العثماني بجدية أكبر مما هو لدى الأتراك. وهذا ينسحب على البلقان وأوروبا الوسطى، وينسحب حتى على الدّول المجاورة لها، والتي لم تدخل تحت حكم العثمانيّين. فالتّاريخ العثماني جزء من تاريخ النّمسا وإيطاليا وبولونيا، لأنّ تاريخها كلّه وسياستها العسكريّة والخارجية وحضارتها تشكّلت عبر الاحتكاك بالعثمانيين "**وبينما يدرس الآخرون التاريخ العثماني بشكل سليم، فإنّنا لا نفعل هذا، ولا نعمل على**

تاريخنا، لم يُكتب لدينا تاريخٌ عثمانيّ جيد، ولم تُوضع تحليلات عميقة لهذا التّاريخ. إضافة إلى عدم القيام بهذا، لم ينزل إلى مستوى الشّعب ويُكتب بطريقة يفهمها العامة، التّاريخ في الكتب المدرسية على سبيل المثال بعيدٌ عن تلبية الحاجة"[21].

والحقيقة أنّ تغيير الحروف العربيّة أحدث قطيعة كبرى مع التّراث العثماني، أي مع المصادر العثمانية المكتوبة بهذه الحروف، فجأة وجد الشّعب التركي نفسه منقطعًا عن ماضيه وتراثه ووجد المؤرّخون والباحثون أنفسهم مضطرّين لتعلم الحروف العربيّة لكي يتسنى لهم فهم ما كتبه الأجداد الأوائل: "**إنّنا لا نفهم اليوم كتابًا كُتب بلغة كانت جزءًا من حياتنا قبل مائة عام، لأن تلك اللّغة تبدو لنا معقدّة جدّا، لا نستطيع قراءة حتى فؤاد كوبرولو**[22] **الذي عاش في زمن لا يعد بعيدًا**"[23]. وإذا كانت وضعيّة البحث التّاريخي في العثمانيّات على هذا النّحو في تركيا **فما وضعها في العالم العربي؟**

4.عوائق أمام الاستفادة من المصادر العثمانيّة

ظلت الدّراسات العثمانيّة في البلاد العربية تعاني من التّخلف، وتأخّر الاهتمام بهذا المجال، ولم تظهر إلاّ أسماء لباحثين قلائل جدّا يُعدّون على الأصابع. ومقارنة بما كتب في الغرب أو في تركيا عن العُثمانيّات فإنّ ما كتب في البلاد العربية يعدّ قليلا جدّا ومحتشما للغاية، يستوي في ذلك ما صدر عن الباحثين كأفراد أو ما صدر عن المؤسّسات الجامعيّة والمراكز البحثيّة. وعند البحث عن تفسير لهذا الوضع نجد أنّ ثمّة عوائق عميقة حالت دون تقدّم هذه الدّراسات ومواكبتها للدّراسات الغربية والتركيّة في المجال نفسه، وبالتّالي حالت دون تواصل المؤرّخ العربي مع المصادر العثمانيّة والاستفادة منها الاستفادة المطلوبة. **فما هي أبرز العوائق التي حالت دون تواصل المؤرّخ العربي مع هذه المصادر؟**

1.4.عوائق تاريخية

يجب أن نقرّ بأنّ تداعيات الحرب العالمية الأولى وإلغاء الخلافة العثمانية عام 1924م على يد مصطفى كمال أتاتورك[24] بدعم من القوى الغربيّة الكبرى قد تركت آثارًا غائرة في العالمين العربي والتّركي على المستوى السّياسي والثّقافي والتّاريخي، وهذه الآثار مازالت قائمة حتّى اليوم. فقد تبادل الطّرفان الاتهامات، فاتّهم الأتراك العرب بإثارة ما سمّي بـ "**الثّورة العربية الكبرى**" عام 1916م ضدّ الوُجود العثماني في المشرق العربي ووقوفهم إلى جانب الانكليز، واعتبر ذلك في نظرهم خيانةً وطعنةً في الظّهر للعثمانيّين. وبالمقابل كانت اتّهامات العرب للأتراك كونهم انتهجوا سياسة تتريك ظالمة ضدّ العرب، خصوصًا ما عُرف عن جمال باشا من ممارسات قاسية ضدّ زعماء "**الثّورة العربيّة**" وكلّ من تعاطف معهم[25]. والذي حصل بعد ذلك أنّ الشّقة بعُدت بين الطّرفين، وحدثت القطيعة، ولم يفهم الطّرفان بعضها البعض الفهم الصّحيح لأنّ الأجواء لم تكن مواتية.

في كتاب صغير الحجم لكنّه مهمّ بعُنوان "**العرب والتّرك**" يشخّص خليل خالد بك[26] أسباب القطيعة التي حدثت بين العَرب والأتراك أثناء الفترة التي عاشَ فيها، أي نهاية القَرن التّاسع عشر والثّلث الأوّل من القرن العِشرين. وهذه الفترة حاسِمة ومحوريّة في تاريخ العلاقات العربيّة التركيّة، فقد لعبت القوى الاستعماريّة الفرنسيّة

والبريطانيّة بشكل خاص على زرع بذور الفتنة بين العَرب والأتراك، سواء في مشرق العالم العربي أو مَغربه، وتم التّركيز على فكرة كون الأتراك هم السّبب في تخلّف العَرب وأنّ العُثمانيّين كانوا مستبدّين وهضموا حقوق العَرب واستضعفوهم، والحلّ في التّخلص من نفوذهم بالتّحالف مع الغَرب[27]. أما الأتراك فقد رأوا أن العرب هم الّذين طعَنوهم في الظّهر وخَانوهم بوقُوفهم مع الانكليز وتَحالفهم معهم، وظلت التّهم مُتبادلة بين الطّرفين. ثم انتقلت هذه الأفكار وهذه القناعات إلى المناهج الدّراسية، ونشأت أجيال تردّد المقُولات نفسها دون أن يتم طرح السّؤال: **ما مدى صحّة هذه الاتهامات المتبادلة؟**

ما حصل هو أنّ التّوجه القومي الذي هيمن على الحياة السّياسية والفّكرية والثقافيّة العربيّة رسم صورة قاتمةً عن تاريخ العثمانيّين بأكمله، وأُعتبروا غزاة محتلّين[28]. وهذا التّاريخ "**المسيّس**" و"**المُؤَدلج**" هو الذي تشرّبته الأجيال العربيّة على مدى عقود، وأنتج باحثين متنكّرين لجزءٍ كبير من تاريخهم العربي الإسلامي. فهذه الحساسية التاريخيّة تمنع الباحثين العرب من التّواصل مع نظرائهم الأتراك ومدّ جسور التّعاون العلمي والأكاديمي، كما تحرمهم من الاستفادة مما في الأرشيفات والمكتبات التركية من المصادر النّادرة والمهمة جدًّا.

والمشكل نفسه وُجد في تركيا مع نشأة الجمهورية التركيّة الحديثة، وما حصل هو أن الأتراك تنكّروا هم بدورهم لتاريخهم العثماني وللمصادر العثمانية وبدأوا يبحثون في الأصل التّركي وعلاقته بالأقوام السّابقين للسّلاجقة والعثمانيّين. بل لقد تم إنشاء "**مؤسسة التاريخ التركي**" **Türk Tarih Kurumu** "[29] من أجل كتابة تاريخ جديد للأتراك، وكذلك إنشاء "**مجمع اللغة التركية**"(Türk Dil Kurumu)[30] لإعادة بناء لغة تركيّة جديدة خالية من الكلمات العربيّة، وتعتمد على الكلمات التركية القديمة التي كانت مستعملة قديما وإدماج كلمات فرنسية وانكليزية فيها. كل هذا حصل على إثر ما سمي بـ "**ثورة الحروف**" أو "**الانقلاب الحرفي**" في نوفمبر عام 1928م، وبموجبه وقع إلغاء الحُروف العربيّة وإحلال الحروف اللاّتينية محلها [31]. جاءت هذه الخطوات من قبل الحُكومة الكماليّة في تركيا وتهدف إلى إبعاد الشّعب التّركي عن كلّ ما يربطه بالعَالم الشّرقي، وقطع صلاته بهويّته الشرقيّة. وقد عاش الشّعب التركي مخاضًا عسيرًا خلال السّنوات الأولى من هذه الثّورة، ووجد صعوبات جمّة في طريق الانسجام مع الواقع الجديد الذي فرض عليه فرضًا[32].

2.4.عوائق سياسية وإيديولوجيّة

إن التّداعيات التاريخية قادت إلى قطيعة سياسية وفكرية بين الطرفين التّركي والعربي، والمؤرخ العربي لا يوجد في جزيرة نائية بحيث يكون في منأى عن جميع المؤثّرات، بل يعيش في بيئة سياسية واجتماعيّة واقتصادية وثقافية ضاغطة باستمرار، وهذه البيئة بوعي أو دون وعي منه تتحكّم في كثير ممّا يفكر فيه وما يدوّنه. وتختلف درجة التأثر وفق مساحة الحرية التي يتمتع بها المؤرّخ، فبينما تقترب كتابات المؤرخين في الدّول الديمقراطية إلى حدّ كبير من الموضوعيّة والعلميّة لأن المناخ يساعدهم على ذلك، بل ويشجعهم على التزام العلميّة، لا يكون الأمر كذلك في البلدان المتخلّفة ديمقراطيّا. ففي البلاد العربية ما زال المؤرخ يعاني حضور السياسي وتأثيره عليه فهو لا يتحرك بحرّية، ولا يمكنه الوصول إلى المصادر التي يريدها متى شاء. هناك وثائق كثيرة يتم حجبها

ومنعها عن المؤرّخ مخافة قول الحقيقة، والحقيقة مؤذية بالنّسبة إلى الحاكم غير الدّيمقراطي، قد تكشف عيوبه، وقد تهدّد عرشه.

وتتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعد الباحث عن التحيّز والأهواء ومطابقته للواقع بقدر المستطاع. وأحيانا يتأثر الباحث بروح عصر معين، مثل عصر الحروب الصليبيّة أو عصر الانقلاب الصّناعي أو نموّ الديمقراطية أو ظهور الاشتراكية، فيكتب وهو يحاول إخضاع الموضوع المعين لرأيه وفكره. فالكتابة التي يتعمّد فيها الكاتب أن يتخذ اتجاهًا معيّنا، قد تعدّ تاريخا لنوع من التفكير أو النزعات الإنسانية الجديرة بالدراسة، ولكن لا يمكن أن يعد ما جاء بها معبرًا عن الحقيقة التاريخية[33].

فإذن، العامل الموضوعي الخارجي له تأثيره الكبير على المؤرّخ وعلى الكتابة التّاريخية. أضف إلى ذلك الجانب الذّاتي المتعلق بالمؤرّخ نفسه، فكثير من المؤرّخين العرب تتحكم فيهم الإيديولوجيا مما جعلهم يسقطون تاريخ الدولة العثمانيّة من حساباتهم، ولقد نبه لذلك عبد الجليل التّميمي عندما قال: "**إنّ بعض المؤرخين العرب خلال هذا القرن، حاولوا إسقاط الدّولة العثمانية من تاريخنا القومي، بل ذهب بعض الغلاة أمثال د. محمد أنيس إلى القول بأنّ العثمانيين لم يدخلوا أيّ تغيير ذي بال على مصر، وهذا بسبب عدم تمتعهم بأي رصيد حضاري حتى يؤثروا على الحياة الفكرية المصرية. وهناك من المؤرخين العرب من أطلق على الحكم العثماني في الولايات العربية مصطلحا جديدًا عندما نعته بـ (سكونيّة العصور العثمانية)** "[34]. لا يمكنك أن تثق في كتابة تاريخيّة صاحبها مُؤدلج، يطوّع التّاريخ لأفكاره، وأخطر من هذا كلّه إذا تحوّلت الكتابة التّاريخيّة إلى صفقة تجري بين المؤرّخ ورجل السّياسة، بحيث يعمد المؤرخ إلى كتابة التّاريخ وفق ما يريده السّياسي مقابل ترقية أو مقابل مكافأة ماليّة مغرية[35].

إنّ من خصائص المؤرخ أن يكون موضوعيّا غير متحيز و"**عليه أن يحرّر نفسه قدر المستطاع من الميل أو الإعجاب أو الكراهية لعصر خاص أو لناحية تاريخيّة معينة، وهو بمثابة القاضي الذي لا يكون حكمه أقرب إلى العدل إلاّ بقدر المستوى الذي يصل إليه من البعد عن التحيّز والهوى، وكيف ننتظر ممن بلغ إعجابه أو كراهيته لعصر ما حد التّحيز، أن يكتب تاريخا علميّا؟ ألن تكون كتابته ملونة بالتحيز الذي يجعلها تميل إلى جانب أو آخر، مما يبعد بها عن بلوغ الحقيقة التاريخيّة؟**"[36]. فكثير من المؤرّخين العرب في علاقتهم بالتّاريخ العثماني لم يتمكّنوا من مقاومة تأثير العناصر التّاريخية والسّياسية والذّاتية، فحصل إمّا نوع من التّجاهل للفترة العثمانيّة في بحوثهم التّاريخيّة، وبدت تلك المرحلة كما لو أنها "**منطقة سوداء**" في التّاريخ العربي من حيث ندرة الكتابات حولها، أو من حيث التّحيز ضد كلّ ما له صلة بما هو عثماني تركي.

إذن، لم يسلم المشتغلون بالبحث التّاريخي من هذه المؤثرات، فأدّى كل ذلك إلى قطيعة مع المؤسّسات العلميّة التركيّة ومع الجامعات، وبالتّالي لم يتسنّ التّعامل مع المصادر العثمانية والتّركية، كما أدّى ذلك إلى قراءات متسرّعة للتّاريخ العثماني، وظلت جهود البحث التاريخي في مجال العثمانيات متواضعة، ولم يتم الاهتمام بها كما ينبغي خلال العقود الأربعة الأخيرة. ومن مظاهر ذلك:

- قلة البعثات الطلابية إلى الجامعات التركية المشتغلة بدراسة التّاريخ العثماني.
- خلو جل الجامعات العربية من أقسام للتّاريخ العثماني واللّغة التركية، وندرة المتخصصين في الوثائق والدراسات العثمانيّة.
- تركّز اهتمام الطلاب العرب على الدّراسة في الشّعب العلميّة والانصراف عن دراسة العلوم الإنسانية وخصوصا التّاريخ.
- تأخر مستوى الدّراسات العثمانية في العالم العربي مقارنة بمثيلاتها في الجامعات الغربية وحتى اليابانية.
- ضعف الاستفادة من المصادر العثمانية التي تتعلق بتاريخ البلاد العربيّة، وضمور الإدراك الحقيقي لأهمية هذه المصادر من قبل الجامعات العربية ومراكز البحث.
- توجد اتفاقيات بين الحكومة التركية وكثير من الدّول العربية لنقل نسخ رقمية أو ورقية من وثائق الأرشيف العثماني، لكن إلى اليوم لم يتم تفعيل هذه الاتفاقيات بسبب تلكؤ الجهات العربية بشكل خاصّ.

3.4.عوائق لغوية

إن اللّغات من أهم العلوم المساعدة التي ينبغي أن يتزوّد بها الباحث في التّاريخ، فلابد أولاً من معرفة اللّغة الأصلية الخاصة بالموضوع التّاريخي المراد بحثه والكتابة عنه، لأنّ التّرجمات التي تكفي لتحصيل الثّقافة العامة لا تفي حاجة المؤرّخ للتوفر على تفهم النّاحية التي يريد أن يتناولها. والرّاغب في الكتابة عن اليُونان القديم مثلا لابدّ له من معرفة اللّغة اليونانية القديمة، والرّاغب في الكتابة عن موضوع من تاريخ العصور الوسطى في أوروبا يلزمه أن يكون عارفًا بلاتينيتها، ومن يرغب في الكتابة عن ناحية من تاريخ عصر النّهضة لابد له من معرفة اللّغة الإيطالية، وهكذا. وتتفاوت أهمية اللّغة الأصلية بالنّسبة إلى الموضوعات التّاريخية المختلفة، فالرّاغب مثلاً في الكتابة عن ناحية من الثّورة الفرنسية الكبرى تكون اللّغة الأصلية بالنّسبة إليه هي الفرنسيّة[37].

وكلما تعدّدت اللّغات الأصلية القديمة أو الحديثة التي يلم بها الباحث، اتّسع أمامه أفق البحث والاستقصاء. فعليه أن يكون حريصًا على دراسة ما يلزمه منها مهما كانت قديمة أو صعبة، أو نادرة مثل اللّغة المصرية القديمة أو اللّغة الصّينية أو العربية أو الفارسية أو الروسيّة... حتى يستطيع الرّجوع إلى الأصول والمصادر التّاريخية الأولى، وهذه كلها أدوات أساسية لا يمكن بغيرها السّير قدمًا في سبيل البحث التاريخي العلمي. والأمر نفسه مطلوب لمن يروم إجراء بحوثه عن الفترة العثمانيّة، ففي هذه الحالة يتعيّن عليه معرفة اللّغة التّركية القديمة، أي العثمانية التي كتبت بها جميع المصادر ما قبل قيام الجمهورية التركية الحديثة، وكذلك إتقان اللّغة التركيّة الحديثة لكي يكون بوسعه الاطلاع على ما كُتب من بحوث ودراسات بهذه اللّغة.

بيد أن العوامل التّاريخية والسّياسية والايديولوجية أثرت تأثيرًا واضحًا في طريقة تعامل المؤسسات العلمية العربيّة والجامعية مع مسألة تعليم اللّغة التركية والوعي بأهميتها في دراسة التّاريخ العربي في العهد العثماني. فقد تم إهمال تعليم اللّغة التركية إهمالاً شبه كامل في الجامعات العربيّة بدعوى عدم جدوى تعلّمها في مقابل توالي إرسال البعثات الطّلابية إلى الدول الأوروبية وأمريكا لتعلم لغات تلك البلدان باعتبارها أدوات لازمة لدراسة

تاريخ تلك الشّعوب والحضارات. وهذا أمر سليم ووجيه جدّا، بيد أن الحماس نفسه لم يُوجد مع اللّغة التّركية واللّغة العثمانية اللّتين تعدّان، بدورهما أداتين ضروريتين للحصول على معرفة علميّة من مصادر لا يُمكن الولوج إليها إلاّ عبر هذه الأدوات. والحال أن البحث التّاريخي في المجال العثماني في أيّ حقل من الحقول المعرفية يقتضي إتقان اللّغة التي تستخدم أداةً للبحث في ذلك الحقل.

وعلم قراءة الخطوط (Paleography) كذلك يعدّ من العلوم الأساسية لدراسة نواح كثيرة من التّاريخ العثماني، وتوجد أنواع مختلفة من الخطوط الشّرقية تظل مثل الطّلاسم حتى يتعلّمها الباحث ويتدرب على قراءتها. ودراسة هذه الخطوط تحفظ له الوقت وتجنّبه الوقوع في كثير من الخطأ. ولقد كتبت الخطوط العربية وكتبت بِأشكال مختلفة فمنها النّسخ والرّقعة والثلث والكوفي والفارسي والمغربي، وتوجد أنواع لكل من هذه الخطوط يحتاج قراءة بعضها إلى التّعليم والتّدريب.

وفي العهد العثماني كُتبت الوثائق العثمانية بعدة خطوط مثل الخط الديواني[38]، وخط القرمة[39]. وتستلزم قراءة هذين الخطّين تعليما خاصّا. وخط القرمة، مثلاً خط معقّد كثير الزوايا والثنايا، ويمكن أن تكتب به معلومات كثيرة في حيّز ضيق، فضلاً عن الأرقام الخاصة به. ولقد أوجده العثمانيّون لتحرير الشؤون الإدارية والمالية، ولكي يحيطوا محفوظاتهم بالكتمان والسّرية[40].

ولوقت طويل ساد مناخٌ من التّجاهل للحقبة العثمانيّة وجهلٌ بأهمّية المصادر العثمانيّة التي تهمّ العالم العربي، وهذا مرتبط كذلك بالحضور التّركي في السّاحة الدّولية. إذ كان حضورها ضعيفًا وباهتًا، ولم يكن النّاس يعرفون عنها وعن ثقافتها إلاّ القليل. ومعلوم أن انتشار أية لغة مرتبط ارتباطًا قويًّا بحضور تلك الدّولة سياسيّا واقتصاديّا وعسكريًّا، وهو شأن لغات منتشرة اليوم على نطاق واسع مثل الانكليزية والفرنسيّة.

ولم يكن الجانب العربي المسؤول الوحيد عن ضعف الإقبال على تعلّم اللغة التركية، فالجانب التركي كذلك يتحمّل جزء كبيرًا من المسؤولية لأنّه كان بدوره منغلقًا على ذاته، في شبه قطيعة مع العرب، ولم يسع طوال سبعة عقود تقريبًا إلى التّواصل مع الجانب العربي تواصلاً فاعلاً، "**فإن الأتراك الكماليين هم الآخرون إلى وقت قريب جدّا، كان قد سيطر عليهم التّوجه الإيديولوجي المتطرف والقاضي بعدم ذكر الدّولة والسّلطنة والخلافة العثمانية، وإن فعلوا ذلك في بعض الأحيان فباحتشام كبير**"[41]. فالأتراك إذن في وقت من الأوقات لم يكونوا متحمّسين لا للتواصل مع تاريخ أجدادهم ولا مع العالم العربي. ولم يكن من اليسير بالنّسبة إلى الطلاب العرب التّسجيل في الجامعات التّركية بشكل فردي، كما أنّ اللّغة كانت حاجزًا حقيقيّا في التّعامل مع الأتراك[42].

نشطت الدّراسات العثمانية أكثر خلال السّنوات الأخيرة، ولذلك علاقة كبيرة بظهور مؤرّخين عرب يتعاملون بانفتاح وبعلانية دون حساسيات ولا خلفيات إيديولوجية مع الموروث التّاريخي، وله علاقة بحضور تركيا القوي سياسيّا واقتصاديّا وثقافيًّا، وانفتاحها على الخارج وخصوصًا على الثّقافة العربية، وعودة اهتمام الأتراك بالتّراث العثماني، وإيلائه عناية كبيرة شمل ذلك مجال البحث التّاريخي، ونشر تعليم اللّغة العربية، وترميم الآثار العثمانية المنتشرة في كثير من الدول التي كانت تابعة للدّولة العثمانية، وانتهاءً بالأعمال الدّرامية والوثائقيّات التي تسلّط

الضوء على شخصيّات وأحداث مهمة في التّاريخ العثماني.

كما تعمل الحكومة التركية على تشجيع تعلّم اللغة التّركية، وينهض مركز "**يونس أمره**" بدورٍ مهم وفاعل في هذا المجال. كما نشطت عمليات التّرجمة بشكل أكبر من اللّغة التركية إلى العربيّة، وهو ما غير من طبيعة النّظرة التي كانت سائدة عن التّراث العثماني بشكل عام، وخلق رغبة متزايدةً لدى الباحثين لدراسة هذا التراث. كما تيسر الوصول إلى المصادر العثمانية في الأرشيف العثماني، ومكتبة بايزيد، ومكتبة أتاتورك، ومكتبة السليمانية، وغيرها من المكتبات والأرشيفات سواء حضوريّا أو رقميًّا.

5.مقترحات للاستفادة من المصادر العثمانية

يُفترض أنّ تقديم هذه المقترحات يكون لاحقًا للوعي بأهمّية الموضوع الذي نحن بصدده أو يسير بالتوازي معه، وينصبّ الهدف الأساس من وراء هذه المقترحات على كيفيّة ربط علاقة قويّة وفاعلة بين المؤرّخ العربي والمصادر العثمانيّة التي مازالت تعتبر مجهولةً بالنّسبة إليه، وهذه العلاقة كما يبدو من نتائج هذه الدّراسة علاقة ضعيفة وتحتاج إلى ترميم. ومن أجل تحقيق الفائدة الممكنة والاستفادة من هذه المصادر يتعين تشجيع الطّلبة ودعمهم بمنح جامعية وحكومية للدّراسة في الجامعات التركية والتّخصص في الدّراسات العثمانية، وإتقان اللّغة التّركية القديمة (العثمانية) والتّركية الحديثة، كما يتعين إدراج الدّراسات العثمانية والتّركيات ضمن المناهج الدّراسية في الجامعات العربيّة، ومن المهم إقامة مراكز متخصّصة في الدّراسات العثمانيّة في البلاد العربية، وتبادل الخبرات في هذا المجال مع الجامعات ومراكز البحث التركيّة.

كما أنّه من الضروري إقامة المؤتمرات والنّدوات والأيام الدّراسيّة المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك للتّحسيس بأهمية المصادر العثمانيّة في دراسة تاريخ العالم العربي، ومن المهم كذلك عقد اتفاقيات تعاون بين الأرشيفات والمكتبات التّركية ومثيلاتها في الدّول العربية لتبادل الوثائق والمصادر والمخطوطات وتفعيل ما هو موجود منها، وتكوين فرق من المتخصّصين لتعريب الوثائق والمخطوطات وكلّ ما يتعلق بالعالم العربي من مواد في المصادر التّركية المختلفة، وإعادة صياغة تاريخ العلاقات التّركية العربيّة من أجل تنقيته من النّزعات القوميّة والإيديولوجيّة التي تحول دون إقامة تعاون حقيقي بين الطّرفين في المجال العلمي والثّقافي.

هذه بعض المقترحات علها تساهم في إصلاح الخلل وسد النّقص الحاصل في الجامعات العربيّة في مجال الدّراسات العثمانيّة. والمهم أن يتم التّفكير بجدية في تعديل هذا الخلل الكبير في الجامعات العربية ومراكز البحث. ومن المهم الإشارة إلى أنّ بعض المراكز التّاريخية تقوم ببعض الجهود لكنّها تبقى منقوصة، مثال ذلك مركز الدّارة في المملكة العربية السّعودية، ومركز جهاد الليبيين في ليبيا، ومؤسسة التّميمي في تونس، ومكتبة قطر الوطنيّة...، فهذه المراكز تقوم بتصوير وتجميع الوثائق لكنها لا تملك فرقًا من الباحثين المتخصّصين في الوثائق العثمانيّة، وبالتالي يتعذّر الاستفادة من هذه الوثائق. ما يتعين عمله كذلك هو ترتيب هذه الوثائق والمصادر وإتاحتها للباحثين إلكترونيًّا مع توفير خدمة التّرجمة.

خاتمة

ما تزال المصادر العثمانية شبه مجهولة بالنّسبة إلى المؤرخ العربي، وعندما يُقال "**المصادر العثمانية**" فإنّ ما يتبادل إلى الذّهن، أكثر من أي شيء آخر هو الأرشيف العثماني. وبالرّغم من أنّه لا يمكن إنكار أهمّية ما يزخر به الأرشيف العثماني من وثائق ومعلومات نادرة ومهمة جدّا بالنّسبة إلى تاريخ البلاد العربية فإنّه توجد مصادر أخرى كثيرة غنيّة بموادّ نادرة تحتاج من المؤرخ العربي اكتشافها والتنقيب فيها. وقد شكلت بعض العوامل التّاريخية والسّياسية والإيديولوجية واللغويّة عائقًا حقيقيّا أمام الباحث والمؤرخ العربي في سبيل الاستفادة من هذه المصادر. وليس ثمة من شك في أنّ استثمار هذه المصادر على النحو المطلوب، وإدخالها في عمليّة إعادة قراءة تاريخ المناطق العربية في العهد العثماني سوف يفرز نتائج مهمة جدًّا، وسوف يقود إلى مصالحة تاريخيّة عميقة بين العنصرين العربي والتّركي، ويسلّط الأضواء على قضايا ظلّ الغموض يلفّها لوقت طويل.

لقد ترسخت القناعة اليوم بأنّ تاريخ البلاد العربيّة لا يمكن كتابته بمعزلٍ عن ذلك الإرث الضّخم من المصادر الذي ينتشر في كثير من البلاد العربية وفي تركيا وفي أوروبا. وبالرّغم من تزايد الوعي لدى المؤرخ العربي بضرورة استخدام هذه المصادر الفريدة والمتنوّعة إلاّ أن الجهود المبذولة، حتى اليوم في سبيل مد حبل التّواصل مع هذه المصادر ما تزال ضعيفة وغير كافية. ومن المهم التأكيد على أنّ اكتشاف هذه المصادر والاستفادة منها على نحو سليم يتطلب عملاً مؤسّساتيا منظما وعلميا لا جهودًا فرديّة معزولة، وهذا ما تحرص عليه مراكز البحث العلمي والجامعات في الدّول المتقدّمة.

يتعين اليوم إزالة الحواجز التي تقف عائقًا أمام استثمار هذه المصادر والاستفادة منها، ولئن كان بالإمكان فهم هذه العوائق إلاّ أنّه لا يمكن تبرير استمرارها. فينما نهضت الدّراسات العثمانية وتطوّرت تطورًا سريعًا في أكثر الجامعات في الشّرق والغرب فإنّ الوضع ليس كذلك في البلاد العربية، رغم بعض التّحسن في السنوات الأخيرة. ومن المهم أن ندرك أن البحث العلمي في شتى فروعه مرتبط ارتباطًا وثيقا بالأوضاع الاقتصادية والسّياسية ووضع الحريات، وما يتخبّط فيه العالم العربي من أزمات مركّبة أثر تأثيرًا عميقًا على جميع مجالات المعرفة بما في ذلك مجال البحث في العثمانيات، وجعل تقدّمه بطيء جدّا، ولم تُوفر له الإمكانيات المادية والبشرية اللاّزمة للنهوض به.

الهوامش:

1 كانت إدارة الأرشيف العثماني في السّابق تابعة لرئاسة الوزراء وكان يطلق على الأرشيف اسم "**Başbakanlık Devlet Arşivleri**"، ثم مع تغير نظام الحكم في تركيا إلى نظام رئاسي أصبحت الإدارة تابعة لرئاسة الجمهورية وأصبح يسمى "**Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri**".

2 **اللّغة العثمانية:** خليط من الكلمات التّركية والعربيّة والفارسية، ونسبة اللّغة العربية فيها عالية جدًّا قد تصل إلى 60%، لكن ذلك غير كاف أبدًا لفهم النّص العثماني لأنّ الحروف تُنطق بشكل مختلف، ولأنّ الكلمات تحمل معاني مختلفة ولأنّ تركيب الجملة النّحوي مختلف عنه في العربية. لذلك فإنّ فهم العثمانية يتطلب إلمامًا كافيًا بقراءة الخط أولاً، وبمعرفة معاني الكلمات ثانيًا، وبفهم النّص فهما سليمًا ثالثا.

3 لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر: نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، **الأرشيف العثماني**، صالح سعداوي صالح (مترجم)، (عمان: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، 1406هـ/1986م).

4 في كتاب "**الأرشيف العثماني**" الذي ألفه كل من نجاتي أقطاش وعصمت بينارق قسم كامل بعنوان ."**أعمال التصنيف في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء**"، وفيه معلومات مهمة عن عمليات تصنيف الوثائق في خزينة الأوراق منذ إنشاء هذه الخزينة حتى إعلان الدستور الثاني (1846–1908)، وكذلك معلومات عن عملية التصنيف منذ إعلان الدّستور الثاني حتى نهاية الدّولة العثمانية (1908–1924م).

5Ziya Kazıcı , "Osmanlı Müesseselerinin Yazılı Kaynakları", İstem, Yıl:3, Sayı: 5, Istanbul 2005, s. 108.

6 Atilla Çetin, "Osmanlı Arşivlerinin Tarihçesi", Osmanlı Arşivleri ve Osmanlı Araştırmaları Sempozyumu İstanbul 1985, s. 63: Fatih Rukancı, "Osmanlı Devleti'nde Arşivcilik ılalışmaları", Türk Kütüphaneciliği 22, 4 (2008), 414-434.

7 نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، **الأرشيف العثماني**، المقدمة، ص. و.

8 المرجع نفسه، المقدمة، ص. ز.

9 İsmet Binark, Arşiv ve Arşivcilik Bilgileri, (Ankara: Başbakanlık Cumhuriyet Arşivi Dairesi Başkanlığı, 1980), p.9-11.

10 **خط** "**السّياقات**": من أعسر الخطوط المستخدمة في الوثائق العثمانية وأكثرها تعقيدًا، استعمل هذا الخط في العهد العباسي ثم انتقل إلى الأناضول، واستخدم في بعض دوائر الدولة العثمانية لأسباب أمنية وللحفاظ على أسرار الدّولة، ولكونه يكتب بسرعة أكبر ويشغل حيزًا أقل من أنواع الكتابات الأخرى من حيث المساحة (انظر: Muhittin Serin, "Siyâkat", TDV İslâm Ansiklopedisi, (Istanbul:, 2009), Cilt 37, s. 291–292.

11 لمعرفة تفاصيل أكبر حول أنواع الوثائق العثمانيّة والخطوط المستخدمة في كتابتها يمكن الرّجوع إلى كتاب:

Mübahat kütükoğlu, **Osmanlı Belgelerinin Dili (Diplomatik),** (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2018).

12 Mithat Sertoğlu**, Osmanlı Tarihinin Kaynakları hakkında Bazı Düsunceler**, Türkiyat Mecmuası, no. 10, Istanbul, s. 151.

13 نجاتي أقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني، المقدمة، ص. ز.

14 Mehmet Torunlar, Erol Çelik, **Bulgaristan*'a* Satılan Evrak ve Cumhuriyet Dönemi Arşiv Çalışmaları**, (Ankara: Basbakanlik Devlet Arsivleri, 1993); Necati Aktas, Seyit Ali Kahraman,Bulgaristan'daki Osmanlı Evrakı, (Ankara: Basbakanlık Devlet Arsivleri, 1994).

وكشفت تقارير تركية أنّه في شهر مايو سنة 1931م تم شحن أطنان من الوثائق قدّر عددها بمليون ونصف المليون وثيقة في إحدى البواخر وبيعها لبلغاريا بثمن بخس، وكان أول من نبّه إلى هذه العملية إبراهيم حقي بك الصّحفي بجريدة "**Son Posta**" التّركية (أنظر: صحيفة Son Posta، عدد 285، بتاريخ 13 مايو سنة 1931م، ص. 1)، وللاطلاع على مزيد من التّفاصيل حول الموضوع وخطة الحكومة التركية للتّخلص من هذه الوثائق والتي اعتبرتها غير ضرورية انظر:

"**Bulgaristan'a Satılan Evrak ve Cumhuriyet Dönemi Arşiv Çalışmaları",** T.C. Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü Cumhuriyet Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın No:19, Ankara, 1993.

15 Bernard Lewis, "**The Ottoman Archives as a Source for the History of the Arab Lands**", The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, *No. 3/*4 (Oct., 1951), Cambridge University Press, pp. 139-155.

16 إلبر أورطايلي، **نحن وتاريخنا**، عبد القادر عبد اللي (مترجم)، (لبنان: الدّار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص. 154.

17 لمزيد من التفاصيل حول أشهر المؤرّخين العثمانيين أنظر: بروسه لى محمد طاهر، عثمانلى مؤلفلرى، مطبعهء عامره، إستانبول 1333هـ. يتكون هذا الكتاب من ثلاث مجلدات، طبع لأول مرة عام 1915م بالحروف العربية، ثم نقل إلى الحروف اللاّتينية وطبع عام 1972م. ويعتبر من أكثر كتب التراجم التي يستخدمها الباحثون في التاريخ العثماني إلى جانب كتاب "**السجل العثماني**" لصاحبه محمد ثريا. وقد تم ترتيب مواد الكتاب وفق الحقول المعرفية، وخصص المجلد الثالث لفئة المؤرخين والأطباء والرياضيين والجغرافيين. وهو ثمرة بحث استمر لمدة ثلاثين عاما، ويحتوي على تراجم لنحو ألف وسبعمائة شيخ وفقيه وشاعر ومؤخ وطبيب ورياضي وجغرافي عثماني.

18 ذكرت صحيفة "فلسطين" الصّادرة بتاريخ 5 أكتوبر سنة 1928م خبرًا مفاده أنّ "**الغازي يزور الآن شواطئ البحر الأسود ويقُوم بإلقاء الدّروس وعقد الامتحانات عن الحُروف الجديدة في كلّ ميناء ينزلُ فيه، وقد خطب في "سِينُوبْ" فقال: يجب أن تنسُوا الحُروف القَديمة**".

19 لمزيد من المعلومات حول المؤرخين الأتراك المعاصرين أنظر:

Ahmet Şimşek, **Türk Tarihçileri**, (Ankara: Pegem Akademi Yay. 2016).

20 تعدّ الموسوعة الإسلامية التركيّة من أهمّ المجموعات الإسلامية المنشورة في الوقت المعاصر، ويبلغ عدد مجلداتها 44 مجلدًا. وانطلق مشروع الموسوعة للمرّة الأولى عام 1983 ونشر المجلّد الأول عام 1988، وشارك في تأليفها نحو 2000 خبير وعالم. وتضمّ قائمة مصادر ومراجع تعدّ بالآلاف. وتُعنى في موادّها بتاريخ البلدان الإسلاميّة وجغرافيّتها وثقافاتها وحضاراتها. كما تناولت الموسوعة ضمن موادّها جملة من المفاهيم المتعلّقة بالثقافة والحضارة الإسلامية، وأهم التّيارات الدّينية والاجتماعية، وكذلك المؤسسات العلميّة والثّقافية، وتراجم لكبار الأعلام والعلماء والمفكرين والمستشرقين الذين اهتموا بدراسة الدّين الإسلامي وثقافته.

21 أورطايلي، المرجع السابق، ص.154.

22 **محمد فؤاد كوبريلي:** مؤرخ وسياسي تركي معروف بمساهماته في التّاريخ العثماني والفلكلور التركي واللغة التركية ولد عام 1890 وتوفي عام 1966م، من أشهر مؤلفاته "**الخطوط الأساسية في التاريخ التركي**" (Türk Tarihinin Ana Hatları)، و"**تأثير المؤسسات البيزنطية في المؤسسات العثمانية**" (Bizans Müesseselerinin Osmanlı Müesseselerine Tesiri)، وله بالفرنسية كتاب "**جذور الدولة العثمانية**" (Les Origines de L'Empire Ottoman) وله مؤلفات أخرى كثيرة متنوعة بين التاريخ والأدب.

23 أورطايلي، المرجع السابق، ص. 155.

24 لمزيد من التوسع عن حياة مصطفى كمال أتاتورك وشخصيته، وما قام به إصلاحات في تركيا سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية انظر: Hüseyin, Tosun, Gazi Mustafa Kemal Atatürk'ün Hayatı, (Ankara: 2003)

25 ما يزال النّقاش حتى اليوم في هذا الخصوص قائمًا بين السّياسيين والمفكرين والمؤرخين العرب والأتراك، وما زالت ظلال الحرب العالمية الأولى حاضرةً في الواقع وفي الأذهان. ومع أنّ الخلافات بين دول أوروبّا كانت أعمق، والحروب بينها كانت أشدّ شراسة وخلّفت الملايين بين قتلى ومعاقين خلال الحرب العالمية الثانية، فقد استطاعت هذه الدول تجاوز عقد الماضي وجراحه وبناء مستقبل يقوم على التّعاون والاحترام المتبادل، بل إنّ دول أوروبّا نفسها التي كانت متعادية ومتقاتلة أصبحت تشكّل اليوم عماد منظومة الاتّحاد الأوروبي.

26 **خليل خالد بك (1869-1931م):** مَبعوث (نائب) أنقرة في مجلس المبعوثان العُثماني، اشتغل أستاذًا بكليّة كمبرج في انكلترة بين سنتي 1897و 1911 م، وتنقل في مناطق عربية كثيرة مثل السّودان والجَزائر ومصر. وجه هذه الرسالة إلى العرب والأتراك من أجل إصلاح ذات بينهم وتَصحيح النّظرة السّلبيّة المشوّهة لبعضهما البعض. لمزيد من المعلومات عنه أنظر:

Kurtuluş Öztürk, **Anti Emperyalist Bir Osmanlı Aydını Halil Halid Bey (1869-1931), (Istanbul: , Istanbul Aydın** Üniversitesi**, 2015), 1. Baskı.**

27 في دعوة صريحة لموالاة الانكليز ومنابذة الأتراك كتب الشّاعر العراقي جميل صدقي الزّهاوي قصيدة يقول فيها:

تبصّرْ أيها العربي واتركْ ولاءَ التركِ من قومٍ لئام

ووالِ الإنكليزَ رجالَ عدلٍ وصدقٍ في الفعالِ وفي الكلامِ

28 ذكر حسن علوي أن التّخريب والتّدمير الذي أحدث في الشّخصية العربية وفي الفكر القومي سهل للغُزاة (كذا) الأتراك أن يسقطوا فيما بعد بغداد ويُنهوا العصور العربية لتلك الحضارة. (حسن علوي، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، منشورات دار الزوراء، لندن 1988، ص. 151). وفي الصّفحة 161 من الكتاب نفسه يقول: "**عاش العرب كمواطنين من الدّرجة الثانية، حيث الأتراك سادة الدّولة، وعانوا من تمييز قومي شديد، فشكلوا الطرف المضطهد، محرومين كعرب حتى من حق التّمثيل في السّلطة حسب النسبة السكانية والتي كانت 5 عرب إلى 2 أتراك، ولم تكن لهم حقوق قومية في اللغة العربية والتّعليم العربي...**".

29 مؤسسة التاريخ التركي: **مؤسسة تعرف اختصارًا بـTTK** ، تأسست بتعليمات من مصطفى كمال أتاتورك في شهر أبريل عام 1931م. وتهدف إلى إعادة كتابة تاريخ الأتراك بمعزل عن الإرث العثماني، ومقر المؤسسة في أنقرة.

30 **مجمع اللغة التركية:** مؤسسة تعرف اختصارا بالرموز TDK، تأسست سنة 1932 م في أنقرة. كان من بين أهدافها الرئيسة تنقية اللغة التركية من الكلمات الأجنبية، وتحديدًا الكلمات العربية والفارسية.

31 في هذا الإطار عُقد في مدينة اسطنبول في شهر أغسطس عام 1934م مؤتمرٌ لغويّ حضره مصطفى كمال أتاتورك نفسه، كما حضره مستشرقان من روسيا هما سامُولوفتش ومِيشِينُوفْ، وقد بسَطا فيه خُلاصة معلوماتِهما ومَباحثهما في اللّغة واللّهجات التّترية والتّركية القَديمة في بلاد التّركستان والقوقاز، وعرضا خبراتهما لمساعدة الأتراك على "**تَطهير**" التّركيّة من الكلمات العربيّة وإيجاد بدائل أخرى. وقد تم تشكيل لجنة عهد إليها أن تتّصل بالفلاّحين الأتراك في الأرياف والجِبال، والاختلاط بسكّان تلك المناطق وأخذ الكلمات التّركية القديمة عنهم باعتبار أنّ لغتهم ما تزال نقيّة لم تخالطها الكلمات الدّخيلة، كما تبحث اللّجنة في ماضي اللّغة وأصُولها عن كلمات يُمكن الاستغناء بها عن الكلمات العربيّة والفارسية المستعملة حتّى ذلك الوقت.(أنظر مقالا بعنوان "المؤتمر اللّغوي التركي الثاني: ينفضون أيديهم من العربية والفارسية" والمنشور في صحيفة فلسطين، العدد 149، بتاريخ 22 أغسطس سنة 1934م، ص. 3؛ وانظر كذلك مقالا بعنوان "**إصلاح اللّغة التركية**" في الصّحيفة نفسها في العدد 245، بتاريخ 15 كانون الأول /ديسمبر سنة 1932م، ص. 2). ولمزيد من التفاصيل حو ل موضوع الانقلاب الحرفي أو ما سمي بـ "**ثورة الحروف**" أنظر: Neriman Tongul, Türk Harf İnkılâbı, Ankara üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi, Sayi 33-34, Mayıs-Kasını 2004, s. 103-130.

32 في هذا السياق يمكن الرّجوع إلى البحث الذي أنجزته الأستاذة زينب قورقماز بعنوان "**ثورة الحروف وتأثيرها الاجتماعي والثقافي على المجتمع التركي**"، (Alfabe Devriminde Turk Toplumu Uzerindeki Sosyal ve Kulturel Etkileri)، المنشور في دورية : Turkish Studies International Periodical For the Languages, Literature and History of Turkish or Turkic, Volume 4/3 Spring 2009).

33 حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، (القاهرة: دار المعارف، 2000)، الطبعة الثامنة، ص. 22.

34 عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العربي العثماني (1453-1918)**، (زغوان: منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، 1994)، ص. 12.

35 يذكر محمد الأزهر الغربي في بحث له بعنوان "**البحث في التاريخ الاقتصادي العربي: مقاربة أستوغرافية لدراسة الإسلام الكلاسيكي**"، أنّ المعطى السياسي، وأحيانًا الأيديولوجي، طغى على المؤرخين فلم يبذلوا جهدًا لإدراك تاريخهم الاقتصادي العربي واعتماد مقاربة جديدة تستمد كنهها وطبيعتها من هذا الاختصاص. وبحسب رأيه، تتعلق المسألة بتحديد منهاج أو ثقافة جديدة ذات منحًى اقتصادي ينظر من خلالها إلى التاريخ الاقتصادي العربي بصفة مجرّدة، أي بمعزل عن السياسة والأيديولوجيا والذات لسبر أغوار المصادر العربية المتعددة والثرية؛ من أجل استنطاقها واستخراج معلومات واستنتاجات ربما تُعين على تحديد تحقيب جديد للتاريخ العربي. أنظر: مجموعة من المؤلفين، **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017م)، الطبعة الأولى.

36 حسن عثمان، المرجع السابق، ص ص. 20-21.

37 المرجع نفسه، ص. 26.

38 الخط الديواني من الخطوط العثمانية، وكتبت به أساسا الأوامر السلطانية والفرمانات.

39 **قيرمه:** من قيرمق التركية بمعنى الثني والتكسير، وشاع استعمال هذا الخط في مصر ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي.

40 للاطلاع على أنواع الخطوط المستخدمة في الوثائق العثمانية أنظر مادة "**الخط**" HAT في الموسوعة الإسلامية التركية، إعداد م. أوغور درمان، المجلد 16، اسطنبول 1997، ص ص. 427-437.

41 عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص. 12.

42 تغير الوضع بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السّلطة منذ عام 2002م، وكذلك بعد الثّورات العربية، وأصبح المتكلمون بالتركية كثيرين، لكن الاهتمام بدراسة العلوم الإنسانية في تركيا مازال ضعيفًا جدّا، والتركيز منصب أساسًا على دراسة الطب والصيدلة والهندسة والطيران والمجالات العلمية الأخرى.

المراجـع:

العربيـة

- أقطاش، نجاتي. **الأرشيف العثماني**، صالح سعداوي صالح (مترجم)، عمان: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، 1986).
- أورطايلي، إلبر. **نحن وتاريخنا**، عبد القادر عبد اللي (مترجم)، لبنان: الدّار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
- التميمي، عبد الجليل. **دراسات في التاريخ العربي العثماني (1453-1918)**، زغوان: منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، 1994.
- الغربي، محمد الأزهر. "**البحث في التاريخ الاقتصادي العربي: مقاربة أستوغرافية لدراسة الإسلام الكلاسيكي**"، مجموعة من المؤلفين، **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017م.
- محمد طاهر، بروسه لى. عثمانلى مؤلفلرى، مطبعهء عامره، إستانبول 1333هـ.
- علوي، حسن. **التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق**، لندن: منشورات دار الزوراء، 1988.
- عثمان، حسن. **منهج البحث التاريخي**، القاهرة: دار المعارف، 2000.

الأجنبيـة:

- Aktas, Necati. **Bulgaristan'daki Osmanlı Evrakı**, Ankara: Basbakanlık Devlet Arsivleri, 1994.
- Başbakanlık Devlet Arşivleri, "**Bulgaristan'a Satılan Evrak ve Cumhuriyet Dönemi Arşiv Çalışmaları**", Yayın No:19, Ankara: 1993.
- Binark, İsmet. **Arşiv ve Arşivcilik Bilgileri**, Ankara: Başbakanlık Cumhuriyet Arşivi Dairesi Başkanlığı, 1980.
- Çetin, Atilla. "**Osmanlı Arşivlerinin Tarihçesi**", Osmanlı Arşivleri ve Osmanlı Araştırmaları Sempozyumu İstanbul: 1985.
- Kazıcı, Ziya. "**Osmanlı Müesseselerinin Yazılı Kaynakları**", İstem, Yıl:3, Sayı: 5, Istanbul 2005.
- kütükoğlu, Mübahat**. Osmanlı Belgelerinin Dili (Diplomatik),** Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2018.
- Lewis, Bernard "**The Ottoman Archives as a Source for the History of the Arab Lands**", The Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, London: Cambridge University Press, 1951.
- Öztürk, Kurtuluş. **Anti Emperyalist Bir Osmanlı Aydını Halil Halid Bey (1869-1931)**, Istanbul: Istanbul Aydin Universitesi, 2015.
- Rukancı, Fatih. "**Osmanlı Devleti'nde Arşivcilik Calışmaları**", Türk Kütüphaneciliği, Ankara: 2008.
- Serin, Muhittin. "**Siyâkat**", TDV İslâm Ansiklopedisi, Istanbul: 2009, Cilt 37.
- Sertoğlu, "**Mithat Osmanlı Tarihinin Kaynakları hakkında Bazı Düsunceler**", Türkiyat Mecmuası, Istanbul: no. 10.
- Şimşek, Ahmet. **Türk Tarihçileri**, Ankara: Pegem Akademi Yay. 2016.
- Tongul, Neriman. "**Türk Harf İnkılâbı**", Ankara üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi, Ankara: Sayi 33-34, Mayıs-Kasını 2004.
- Torunlar, Mehmet, **Bulgaristan'a Satılan Evrak ve Cumhuriyet Dönemi Arşiv Çalışmaları**, Ankara: Basbakanlik Devlet Arsivleri, 1993.
- Tosun, Hüseyin. **Gazi Mustafa Kemal Atatürk'ün Hayatı**, (Ankara: 2003).